فلا يكلف اعادته لان الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر كما سبق وان كان بعد مسح
واحدة وجب اعادة مسحها لان الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر شي
على جبيرة اي واجبها المسح اخذا من العلة اعني قوله لانه ملبوس له وذلك
بان اخذت من الصحيح حيا حتى لو غسل ما تحتها ثم وضعها فانه يمتنع المسح
على الخف الملبوس عليها كما في حاشية اج نقلا عن م رون زكن نقل بعض
مشايخنا عن م رانه لا يصح المسح فوق الجبيرة مطلقا ورايت في شرحه ما يؤخذ
منه هذا كما في حاشية ح ل ايضا على المنهاج كالمسح على العمامة فانه لا يجزي
عن مسح بعض الراس الواجب لانها ملبوس فوق ممسوح الى اخر
ساقه الظاهر ان المراد به مما يلي القدم لا الاخر الذي عند الركبة فتقول
فلم يؤخذ منه استحباب التحيل في حق لابس الخف بخلافه في ذلك
بعضهم فيه نظر ويكره تكراره وغسله عللوه بانه يعيبه وقضيته
انه لو كان من نحو حديد كزجاج انه لا يكره وهو كذلك ثم م ر كمسح
الراس اذ قضيته الاكتفاء بمسح الشعر اذا كان على الخف وبه قال ابو حنيفة
عدم الاجزاء فقد قال م ر في شرحه ولو كان عليه شعر لم يكف المسح عليه جزما
بخلاف الراس فان الشعر من مسماه اذ الراس اسم لما راس وعلا وهو
صادق على الشعر بخلاف شعر الخف فلا يسمى خفا فلم ينبغ ان ياتي فيه
تفصيل الجرموق وما قاله م ر اعتمده ز اج ويظهر الاكتفاء بمسح الزراع
وعراه وخيطه المحاذي لظاهر الاعلى ويكفي مسح الكعب وعقبه
هو مؤخر القدم والاسح لشاك اي لا يصح منه المسح فلو مسح وصلى
ثم تبين له بقاء المدة اعاد المسح والصلاة الواقعين مع الشك كما اوضحه
م ر في شرحه فليراجع ويبطل حكم المسح فيه تغيير لاعراب كلام المصنف
وهو معيب وكذا في قوله والثاني انقضاء المدة كالاخفي بثلاثة اي
بواحد منها مما سبق اي بالخف في حقهما اي المقيم والمسافر
فليس لاحدهما ان يصلي حتى لو كان في صلاة بطلت وان كان واقفا في
ما وقصد غسلهما وكذا يبدي غسلهما من نية من نيات الوضوء المعتبرة قال

قوله من

من جنابة لخ خرج بذلك نذر الغسل المندوب فلا يقطع المدة اذا غسل
الرجلين في داخل الخف وكذا الغسل المندوب قال وقولهم النذر يسلك به
مسلك واجب الشرع معناه يحرم تركه لان الصحة تتوقف عليه كالنذر
ان يصلي الظهر في جماعة فصلاها فرادى فانه يحرم عليه مع صحة الصلاة
اج كما اقتضاه كلام الرافعي معتمد او سفرا هو على الشك من الراوي ه
والمعنى فيهما واحد فان سفرا جمع سافر بمعنى مسافر كركب وراكب
كان يامرنا هذه الرواية كما قاله يحيى بن شرف معارضا لما في التحرير
من قوله امرنا بلفظ الماضي اج وفارق الجبيرة اي فلم يقولوا ان ما
يوجب الغسل يقتضي وجوب نزعها لشدة الحاجة اليها فتحملوا
فيها ذلك موضوعة كذا في خط المؤلف والمناسب موضوع
لانه صفة لما تراه مرحومي ومن فسد خفه اخذ هذا تكرار مع
ما سبق وما رتبه عليه معلوم مما قبله فتامل قال لزمه غسل قدميه اي بنية لانه حدث جديد لم تشمله النية السابقة اه سم
فلا حاجة الى غسل قدميه اي اذا وجدتا من هذه الثلاثة السابقة
وهو يظهر الغسل كان غسل رجليه ولبس الخف ثم فسد الخف او ظهر شي
من الرجل او انقضت المدة وهو بذلك الظهر لا يجب عليه غسل قدميه
وهذا التقرير من توضيح الواضح لكن الاعمال بمقاصدها اج وفي قوله
او انقضت المدة نظر مع التصوير الاول الا ان يقال مراده انه بعد
الحدث بوضوء وغسل في الخف رجليه لانه على الصورة التي ذكرها لم تدخل
المدة فكيف يقال انقضت بنجاسة الظاهر ان يقال من نجاسة ق
ولعل الباعث عني من وان لم يمكن وجب النزع وغسل النجاسة ويبطل
مسحه فعلم مما ذكره المصنف وما زاده الخ ان المسح يبطل باحد اربعة
اشياء بها صرح في الروضة ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة والمعتمد
ان صلاته لا تنعقد في هذه الصورة اعني ما اذا تيقن انه لم يبق من المدة
ما يسع الا ركعة فقط واحرم بالفرض لا يصح الاقتداء به مع العلم بحاله واما

Copyrighting University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)